العدل الاجتماعي بين الإسلام والأفكار الوضعية

مما لا ينكر في هذه القضية أن اهتمام الفكر الوضعى بهذا الموضوع حديث نسبياً، ولم يلق القبول من معظم المفكرين الوضعيين فى بداية القول به من بعضهم، لقد ظهرت فى أواخر القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر آراء تطالب بأفضلية المساواة فى الدخول وضرورة أن يكون هناك اهتمام بالطبقات الفقيرة، لكن الجانب الأكبر من هذا الفكر كان يؤمن بأن استخدام المال العام فى الإنفاق على الأغراض الاجتماعية لتحقيق العدل الاجتماعى، له آثاره السيئة على الحياة الاقتصادية، إذ هو يمثل اقتطاعاً من دخول الأغنياء فيقلل بالتالى من قدرتهم على الادخار والاستثمار. وفى القرن العشرين جدت أمور كثيرة، جعلت الدولة تتبنى أهدافاً اقتصادية واجتماعية كان منها العمل على تحقيق العدل الاجتماعى، ورأى الفكر الوضعى أن ذلك ضرورى لتحقيق المزيد من الرفاهة العامة.

هذا الموقف لم يكن فى حقيقته نابعاً من إيمان بالعدالة والعدل فى حد ذاته، وإنما وجد كوسيلة لحفظ المجتمع بعد أن أصبحت الطبقات الفقيرة ذات وزن فى الحياة السياسية من خلال النظام الديموقراطى. إن قصة العدالة الاجتماعية في الدول التي يسيطر عليها الفكر الوضعى هى قصة الصراع الطبقى بين الفقراء والأغنياء، والطبقة الأقوى هي التي تتحقق مصالحها، وفى تاريخ انجلترا ـ أعرق الديموقراطيات الحديثة ـ أصدق شاهد على ذلك، فعندما كانت الأسر الغنية تسيطر على الحياة النيابية والتشريع، استطاعت أن توجه زمام الحكم إلى البر بطبقة الأغنياء دون سواهم، وكانت مجانية الكراسى النيابية تحول بين الفقراء وبين تمثيلهم فى المجالس النيابية، ولما جاءت حكومة الأحرار ١٩١١ لم تجد علاجاً لهذا الوضع أفضل من تقرير المكافأة

البرلمانية، وقضى بذلك على سيطرة الطبقة الغنية على التشريع غير أن الطبقة الجديدة ذات السيطرة عملت على محاباة أصحاب الدخول الصغيرة على حساب ميزانية الدولة، أى أنها استخدمت سيطرتها أيضاً فى البر بطبقتها، وإن كان ذلك الوضع أقرب إلى العدل الاجتماعي من الوضع الذي ساد في ظل سيطرة الأغنياء على التشريع. حيث أجبرت الدولة على تخصيص بعض الأموال للأغراض الاجتماعية المختلفة، مع تمويلها من الضرائب التصاعدية لتقليل الفوارق، وتحقيق درجة من العدل في توزيع الدخل القومي.

وهكذا وصل الفكر الوضعي إلى الإيمان بأهمية العدل الاجتماعى لمَّا رأى فيه وسيلة لحفظ المجتمع من أن يتهاوى تحت دعاوى الفكر الشيوعى الذى يستغل فى دعايته سوء توزيع الثروة فى ظل الرأسمالية، وعدم تحقق العدل الاجتماعى، أى أن الإيمان بالعدل الاجتماعى لم يكن لذات الفكرة، وإنما ليتقوا به مخاطر أكبر. وليحققوا به نتائج أفضل، منها تفادي الاختلال بين الإنتاج والاستهلاك عندما تكون دخول الغالبية العظمى من العمال لا تمثل طلباً فعالاً أو كافياً على حجم الإنتاج، أي لتوقي الأزمة والحيلولة دون وقوع الكساد. فإذا جئنا للفكر الإسلامى لنبين درجة إيمانه بتحقيق العدل الاجتماعي بين الناس لرأينا أن العدل في هذا الفكر هو جوهره، وأن العدالة في هذا الفكر هي سمته، وأن الخروج عنها خروج عن إطار الإسلام نفسه، فإن وسيلة تحقيق العدل الاجتماعي في الإسلام هي ركن الإسلام العملي الثاني ألا وهي الزكاة، التي بها قرر الله تعالى حقاً معلوماً لكل من عجز أن يحقق كفايته بنفسه، على الدولة أن تحمل هذا الحق إليه من أموال الأغنياء قبل أن يحمر وجهه في طلبه، ويقرر هذا الفكر أن هذا المستوى الواجب التحقيق للفقراء هو «حد الكفاية» أى حد

الغنى، أى الحد الذى يمكنهم من العيش الكريم الذى يتناسب مع مستوى الدخل القومى فى المجتمع.

وهو يتمثل في أن الفكر الإسلامي يوجب أن يتحقق للفرد إشباع عدد من الحاجات، تتلخص فى المطعم والمشرب والمسكن والملبس، والعلاج والتعليم، وأداة الانتقال وأدوات الإنتاج، وقضاء الديون، والزواج لمن هو فى حاجة إليه، طبقاً لمستوى المعيشة السائدة وحجم الدخل القومى المتاح. وكل ذلك ليس تفضلاً عليه من أحد، وإنما هو حقه فى مال الله تعالى الذى خلقه ليستفيد منه الجميع، ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾[النور:٣٣] ﴿وَفِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ﴾[الذاريات: ١٩] وهو حقه على إخوته فى الدين، الذى هو رابطة أقوى من رابطة النسب «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ» «كُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا» ﴿فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُوا۟ بِرَآدِّى رِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَآءٌ﴾[النحل:٧١]. «مَا آمَنَ بِي مَنْ بَاتَ شَبْعَانًا وَجَارُهُ جَائِعٌ إِلَى جَنْبِهِ وَهُوَ يَعْلَمُ بِهِ».

ونستطيع أن نتبين ـ إذا قارنا موقف الفكرين من قضية العدل الاجتماعي ـ نستطيع أن نتبين أن الفكر الإسلامى يقرر العدل الاجتماعى منذ أن وجد الإسلام، لا خوفاً من ضغوط، ولا علاجاً لمشكلات، وإنما إيماناً بحق الإنسان فى العيش الكريم لأنه إنسان كرمه الله تعالى، لا لأمر آخر، ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾[الإسراء:٧٠] أما الفكر الوضعي فلم يقرر هذا الحق للإنسان إلا مؤخراً وقرره ـ لا إيماناً به ـ وإنما تخوفاً من القلاقل والاضطرابات، وخضوعاً لضغط الطبقات الفقيرة.

كذلك فإن التطبيق العملي للإسلام، قد ترجم هذا الإيمان النظرى يوم أن طبق الإسلام، دون تمييز بين فرد وآخر طبقاً للأسس التى وضحها عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عندما قال «ما من أحد إلا وله فى هذا المال حق، أعطيه أو منعه، وما أحد أحق به من أحد، وما أنا فيه إلا كأحدكم. فالرجل وغناؤه فى الإسلام، والرجل وحاجته في الإسلام».

هذا بينما قوى الضغط فى المجتمع الرأسمالى هى الفيصل فى تقرير حق العدل والضمان الاجتماعى، فعندما لم تكن للطبقات العمالية قوة تذكر، عاشوا فى أسوأ الظروف، وأصبحت حياتهم مضرب المثل فى البؤس والشقاء كما تقرر كل الدراسات التى كتبت عن هذه الفترة، وعندما أصبحت لهم قوة مؤثرة بدأ الإنفاق الاجتماعى يعرف طريقه إلى هذه المجتمعات، وبدأ يتحقق فيها نوع من العدالة، وعندما شعروا بتهديد الشيوعية زادت جرعة العدالة الاجتماعية لديهم، أى أن تطبيق العدالة الاجتماعية فى ظل الفكر الوضعى لم يكن منطلقه الإيمان بمبادئ العدالة نفسها وإنما كان نتيجة لعوامل أخرى، بينما الفكر الإسلامي يؤمن بوجوب تحقيق العدل لذاته وتكريم الإنسان لأن الله كرمه، ولا فرق فى ذلك بين المسلم وغيره ممن يضمهم المجتمع الإسلامي. **«لَهُمْ مَا لَنَا وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْنَا»**.

نسأل الله أن يهدينا إلى اتخاذ الإسلام نظاماً لحياتنا في كل جوانبها